

بسم الله الرحمن الرحيم

الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى الرابع
حول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة
٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

مداخل مواجهة تحديات المستقبل
« القضايا العشر »

ورقه مقدمة من
أ.د / حنفى سليمان
استاذ إدارة الأعمال
عميد كلية التجارة - جامعة الزقازيق

مقدمه :

لا تستهدف هذه الورقة الحديث عن التحديات التي يتوقع أن يواجهها الاقتصاد المصرى في المستقبل القريب ، كما أنها لا تستهدف تأصيلها لتبيان أهميتها والضرورة الملحة للتعامل معها ، فذلك كله تاريخ يعرفه الخاصة والعامة أيضا .

إن هذه الورقة تهدف إلى اقتراح مجموعة المداخل التي يجب مناقشتها والأخذ بالصالح منها كأسلوب لمواجهة تحديات المستقبل وذلك من خلال طرح مجموعة من الاقتراحات المحددة ترتبط بعشر قضايا أرى أنها مداخل متوازنة ومكاملة لبعضها البعض يجب التركيز عليها جميعا في ذات الوقت للمواجهة القريبة والبعيدة لتحديات المستقبل ، وهذه القضايا هي :

- قضية الأمن والأمان والاستقرار .
- قضية السكان والبطالة .
- قضية الاسكان .
- قضية التعليم .
- قضية البحث العلمى .
- قضية الادارة والتخصصة .
- قضية التصدير .
- قضية الادارة المحلية .
- قضية القيادة .
- قضية الاعلام .

أن هذه المداخل تمثل في مجملها نظرة شاملة ، بل أقول " صحوة يجب أن يفيق عليها المجتمع المصرى بأسره تحت شعار : " مصر تكون أو ... لا ... تكون " .

القضية الأولى

الأمن والأمان والاستقرار

الاقتراح الأول :

النظر فى حرمان كل من تثبت أدانته فى أعمال العنف والارهاب من مجانية التعليم هو وأولاده

الاقتراح الثانى :

النظر فى حرمان كل من تثبت أدانته فى أعمال العنف والارهاب من كافة المزايا المجانية أو

المدعومة الأخرى ومنها المزايا التموينية .

الاقتراح الثالث :

النظر فى تشكيل " الهيئة القومية للاغاثة من الكوارث " كتنظيم متحرك بعضويات ثابتة من الوزارات والمحافظات المعنية برئاسة رئيس الوزراء أو نائبه . وعند الحاجة ، تبدأ الهيئة عملها بشكل مستقل ومنفصل عن الوزارات والمحافظات حتى أنتهاء الأزمة . (تفاصيل هذا المقترح موجوده لدى هذا الكاتب) .

القضية الثانية السكان والبطالة

الاقتراح الرابع :

النظر فى قصر مجانية التعليم على عدد محدد من الأبناء ، يتحمل بعدها رب الأسرة تعليم أولاده بمصروفات كاملة .

الاقتراح الخامس :

النظر فى قصر المزايا الأخرى ، وخاصة المزايا التمويمية ، على عدد محدد من الأبناء فقط .

الاقتراح السادس :

النظر فى إحياء دور النقابات المهنية ، بما تملكه من أموال وخبرات ، فى إيجاد فرص عمل لأعضائها من الشباب سواء من خلال التوجيه أو الارشاد أو من خلال استثمار أموالها ، أو كليهما .

القضية الثالثة الاسكان

الاقتراح السابع :

النظر فى إحياء دور النقابات المهنية للمساهمة فى حل مشكلة الاسكان لأعضائها من الشباب من خلال استثمار أموالها فى انشاء مصانع مواد البناء والحوائط الجاهزة للتمتع بمزايا الانتاج الكبير المدى ، على أن تقوم الدولة بتقديم الارض بالمجان وكذلك اقامة البنية الأساسية أما بالكامل أو بالمشاركة مع النقابات .

القضية الرابعة التعليم

الاقتراح الثامن :

اعادة النظر فى فلسفة وأهداف مجانية التعليم الجامعى بهدف ترشيدها وزيادة فاعليتها ، مع عدم المساس بمجانية التعليم الأساسى .

الاقتراح التاسع :

ضرورة أن ينبع تطوير التعليم الجامعي من القاعدة وليس من قمة الهرم التنظيمي بالجامعة ، وهذه فلسفة لا تحقق الآن في ظل المركزية الشديدة في الادارة الجامعية .

الاقتراح العاشر :

ضرورة مسانلة الادارة الجامعية وفقا لمعايير الانجاز والتطوير وليس وفقا للتطبيق الحرفي للقانون واللائحه ، ذلك أن التطوير يتطلب الأخذ بروح ومضمون القانون وليس بنصوصه الجافه .

الاقتراح الحادي عشر :

ضرورة الأخذ بمبدأ اللامركزية الحقيقية في مجال الادارة الجامعية ، ذلك أن قانون الجامعة ولائحته مليئه بالفاظ مثل " يجوز " و " اعتماد " وهي الفاظ يساء استخدامها بهدف تركيز السلطات

الاقتراح الثاني عشر :

ضرورة اتباع منهاج " ورش العمل " لدراسة محاور التطوير بكل كلية جامعية ، حيث يبدأ المنهاج بتحديد الرسالة والأهداف والأنشطة وأخيراً المدخلات اللازمه لتحقيق الأهداف ، وبذلك يصبح التطوير حقيقه وليس وهما .

الاقتراح الثالث عشر :

النظر في طباعة كتيبات توضح طبيعة تحديات المرحلة القادمه وأثرها علي مستقبل شباب مصر وتدريسها بالجامعات كمادة نجاح ورسوب .

الاقتراح الرابع عشر :

ضرورة العمل على بناء مواطن المستقبل الصالح بطباعة كتيبات تتضمن القيم الايجابية وتدريسها بالمدارس كمادة نجاح ورسوب .

الاقتراح الخامس عشر :

النظر في الغاء نظام الانتساب الموجه واستبداله بنظام التعليم المتوازي وهو نظام أكثر أصالة وفاعلية لا يهدف الى الحلول الوسط حيث يهدف الى فتح أبواب الجامعة للتعليم بمصروفات حقيقه كامله لذوى المجاميع الضعيفه . (هذا النظام سبق طرحه بتفاصيله في جريدة الاهرام قبل نظام الانتساب الموجه بشهور قليلة وموجوده لدى هذا الكاتب) .

الاقتراح السادس عشر :

النظر فى انشاء عدد من جامعات الدراسات العليا (اقتراح أربع جامعات لتغطية مصر) بالنسبة للكليات النظرية وهى الآداب والتجارة والحقوق والتربية حتى يمكن تطوير الدراسات العليا تطويراً جذرياً مع تفادى أعباء النقد الأجنبى الناتج عن الايفاد للخارج .

الاقتراح السابع عشر :

ضرورة أن يساهم القطاع الخاص والاستثمارى فى مجال انشاء وإدارة جامعات الدراسات المشار إليها عاليه .

الاقتراح الثامن عشر :

النظر فى فصل مرحلة التعليم ما قبل الجامعى عن مرحلة التعليم الجامعى نظراً لاختلاف طبيعة المرحلتين التعليميتين من ناحية ولازدياد الأعباء من ناحية أخرى ، مما يعيق عملية التطوير .

القضية الخامسة

البحث العلمى

الاقتراح التاسع عشر :

النظر فى ضم البحث العلمى مع التعليم العالى (بعد فصل مرحلة التعليم ما قبل التعليم الجامعى من الأخير) ذلك أن البحث العلمى والتعليم العالى وجهان لعملة واحدة ، مع ايجاد سبل التعاون والتنسيق مع الأجهزة القومية للبحث .

القضية السادسة

الإدارة والتخصيصة

الاقتراح العشرون :

الابقاء على ملكية وإدارة الدولة للشركات العملاقة أو تلك ذات الطبيعة الاستراتيجية .

الاقتراح الواحد والعشرون :

النظر فى قيام كبرى الشركات بالقطاع الخاص والاستثمارى بشراء الشركات المماثلة لها فى النوع المملوكة للقطاع العام وكذلك اداراتها ، وهو دور قومى يجب أن تقوم به . كما اقترح أن يتم الشراء بواقع ٥١٪ على أن تتقلص ملكية الدولة تدريجياً من خلال سداد مستحققاتها ، وبذلك يمكن خصخصة الإدارة مع إبقاء خصخصة الملكية حفاظاً على الصالح العام .

الاقتراح الثانى والعشرون :

اقترح وضع جدول زمنى لتنفيذ عملية التخصّص مع البدء بقوائم الشركات الأكثر نجاحا واستخدام حصيلة البيع لتعديل الهياكل التمويلية لمجموعة الشركات التالية لها فى النجاح حتى يمكن بيعها أو طرحها فى سوق الأوراق المالية ، بطريقة ميسوره ... وهكذا حتى يمكن الانتهاء من عملية التخصّص بأقل الاضرار المالية والاجتماعية الممكنة .

الاقتراح الثالث والعشرون :

النظر فى منح بعض المزايا الضريبية والتأمينية للشركات مقابل تقديم فرص عمل جديدة للشباب .

الاقتراح الرابع والعشرون :

نظرا لانتشار الحديث عن ضرورة الأخذ بفلسفة " ادارة الجودة الشاملة " فاننى اقترح عدم تطبيقها كما هو معمول به فى الخارج نظرا لاختلاف التركيبة الثقافية والاجتماعية للمجتمع المصرى ، والا إنكست الادارة المصرية . لذلك فاننى اقترح البحث عن ضمانات نجاح فلسفة ادارة الجودة الشاملة وفقا لطبيعة المجتمع المصرى قبل البدء فى تطبيقها .

القضية السابعة

التصدير

الاقتراح الخامس والعشرون :

النظر فى تشكيل لجنة على مستوى عال من الغرف التجارية والاتحادات ووزارة الصناعة ووزارة الزراعة والوزارات المختصة برئاسة نائب رئيس الوزراء لدراسة وتحديد قوائم مختلف السلع التى تتمتع أو يمكن أن تتمتع بمميزات تصديرية ، ضمانا لانجاح سياسة التصدير . وارتباطا بذلك ، فاننى اقترح وضع خطة زمنية (فى حدود فترة السماح الممنوحة لمصر) للارتقاء بمستوى المواصفات تدريجيا حتى تصل الى المواصفات العالمية التى تحمل شهادة ISO .

الاقتراح السادس والعشرون :

اقترح أن تمثل نفس اللجنة السابقة مع الجهات الحكومية المعنية بالتعامل مع نظم واجراءات التصدير لازالة آية معوقات تعترض سياسات التصدير .

القضية الثامنة الادارة المحلية

الاقتراح السابع والعشرون :

اقترح دراسة شكل العلاقات التنظيمية بين مجلس الوزراء من ناحية وبين المحافظين من ناحية أخرى . وهنا فاننى اقترح ضم المحافظين ، حتى على مستوى محافظى الاقاليم ، الى مجلس الوزراء مع تحويل بعض الوزارات الى وزارات دوله ونقل اختصاصاتها للمحافظين دون المساس بالوزارات السيادية أو تلك التى تتعدى أنشطتها الحدود الجغرافية للمحافظات . أن هذا الاقتراح يهدف الى الارتقاء بمستوى الأداء فى كافة الانشطة مع امكان مسانلة المحافظين عن الأخطاء مسالة كاملة . (هذا الاقتراح موجود لدى هذا الكاتب بكافة تفاصيله)

القضية التاسعة القيادة

الاقتراح الثامن والعشرون :

اقترح البدء فوراً فى تقييم القيادات الادارية فى كافة مواقع العمل الانتاجى والخدمى على مستوى الدولة بالكامل أستنادا الى معايير موضوعية مثل الدقة والأمانة والانجاز والتطوير .

الاقتراح التاسع والعشرون :

اقترح استبدال تلك القيادات ، التى قد لا تكون موضع مؤاخذه بالضرورة ، ولكن تلك غير الصالحة للمرحلة القادمة بحيث يكون المعيار الأساسى هو القدرة على التطوير والتحديث وبغض النظر عن بلوغ سن الستين .

القضية العاشرة الاعلام

الاقتراح الثلاثون :

اقترح وضع خطة اعلامية متكاملة للمرحلة القادمة لابرار طبيعتها وتأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمصر وشباب مصر من خلال تكثيف استخدام كافة وسائل الاعلام وذلك لتغطية الموضوعات التالية :

- المشكلة السكانية وأثرها على مستقبل مصر الاقتصادى وبالتالى شبابنا فى المستقبل .
- ابراز القيم الاجتماعية الايجابية لجميع أفراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم .
- ابراز أهمية الأمن والامان والاستقرار وأثرها على مستقبل الشباب .
- ابراز دور النقابات المهنية .

- ابراز اتفاقية التجارة العالمية والتعريفة الجمركية بمالها وما عليها ، وآثارها على مستقبل البلاد .
- ابراز وتحديد ماهية الدور الايجابي لشباب مصر فى المرحلة القادمة .
- ترشيد الاستهلاك .

اعود فأكرر اننى لم اطرح هذه القضايا وكذلك المقترحات المرتبطة بها على سبيل الحصر ، فاننا ولاشك فى حاجه الى الاستزاده من خبرات الجميع .
وفقنا الله لما فيه خير الأمة العربية